□ نشرة غير دورية باللغتين العربية والانجليزية □ العدد ٤٤ □ يوليو / تموز ١٩٩١ □

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

# الجزائر : احترام حقوق الانسان الضمانة الأساسية لاحتواء الأزمة

**المنظمة تدعو لإطلاق سراح المعتقلين وإجراء محاكمات عادلة وتطبيع الحياة السياسية بعيدا عن الاجراءات الاستثنائية**

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بإهتمام وقلق بالغين التطورات المتلاحقة التى شهدتها الجزائر على مدى الشهرين الأخيرين ، وتوقفت بوجه خاص إزاء العنف الذى طبع الأزمة السياسية الحادة فى البلاد بين أنصار جبهة الإنقاذ الإسلامية المعارضة من ناحية والقوات الحكومية من ناحية أخرى ، وهى الأزمة التى باتت تهدد الإصلاحات الديمقراطية الجارية فى البلاد .

وفيما نظرت المنظمة بعين القلق للتصعيد الذى اتسمت به الأزمة الحالية من جانب طرفى النزاع فقد نظرت بقلق بالغ لأعمال العنف وللإشتباكات الدامية الواسعة النطاق التى صاحبتها ، والتى أسفرت عن مصرع نحو ٣٢ شخصا وفقا للتقديرات الرسمية ( ونحو ٧٠ شخصا وفقا لتقديرات مصادر أخرى ) ، كما أسفرت عن إصابة ٣٠٠ شخصا آخرين ، وكذلك عن وقوع اعتقالات واستجوابات واسعة النطاق شملت ٥٨٧٠ شخصا من أنصار جبهة الإنقاذ الإسلامية المعارضة وفقا للمصادر الرسمية من بينهم رئيس الجبهة السيد/عباس مدنى ونائبه السيد على بلحاج وخليفتهما الشيخ محمد سعيد وآخرون من قيادات الجبهة بينهم ٦ من أعضاء مجلس الشورى لجبهة الإنقاذ المعارضة .

وتابعت المنظمة بالقلق ذاته التطورات اللاحقة والخاصة بإحالة المتهمين من أنصار جبهة الإنقاذ لمحاكمات عسكرية بتهمة تنظيم مؤامرة ضد أمن الدولة . وهو الأمر الذى أثار قلقها من زاوية مدى توافر الضمانات القانونية اللازمة فى مثل هذه المحاكمات ، وخاطبت بشأنه السيد الرئيس الشاذلى بن جديد وناشدته كفالة محاكمات عادلة لمن توجه لهم تهم بجرائم محددة ، وإحالة المتهمين للقضاء المدنى بوصفه قاضيهم الطبيعى . كما ناشدته التدخل السريع لكفالة حماية حقوق الانسان والتى جرت تجاوزات مثيرة للقلق بشأنها مشيرة لتطلعها لأن يشمل ذلك حث كافة الأطراف على ضبط النفس ووقف أعمال العنف المتبادلة وحماية أرواح الأبرياء والتحقيق فى حوادث القتل الأخيرة ، والنظر فى إطلاق سراح المعتقلين . وألحت المنظمة على تطلعها لبذل كافة الجهود الممكنة من أجل إحتواء الأزمة على نحو يتيح الحفاظ على مسيرة الديمقراطية فى البلاد ، وأعربت المنظمة عن تطلعها لتنقية الأجواء السياسية من مظاهر العنف والتطرف وتهيئة المناخ لإجراء حوار بنّاء مع كافة أطراف النزاع وغيرهم من القوى الفاعلة فى المجتمع وذلك تمهيدا لتطبيع كافة مظاهر الحياة السياسية وتنقيتها من الاجراءات الاستثنائية التى اقتضتها الأزمة الراهنة ، وفى مقدمتها حالة الطوارىء التى تأمل المنظمة أن يُنظَر فى أمر رفعها فى أقرب فرصة ممكنة .

ومن المعروف أن حالة الطوارىء كانت قد أعلنت فى البلاد بعد احتدام أعمال العنف في مناطق مختلفة من البلاد ومع استمرار التوتر والتصعيد للموقف تمت الاعتقالات العشوائية المشار إليها ، وبذلت العديد من الجهود لاحتواء الأزمة سلميا واقدم السيد الرئيس الشاذلى بن جديد على التخلى عن رئاسة حزب جبهة التحرير الجزائرية كما وافق سيادته على المطلب الخاص بالتعجيل بالانتخابات الرئاسية .

وجدير بالذكر أنه فيما أصدرت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بيانين حول الموقف المتفجر فى الجزائر أحدهما فى ٥/٣١ والأخر فى ٦/٩ معربة عن خشيتها من ان يتسع نطاق التجاوزات ما لم يوضع حد لمنطق مواجهة الجزائريين بعضهم لبعض ، مشيرة لإنشغالها العميق بالمدى الذى قد تتراجع معه فيه الحريات الاساسية التى يتمتع بها المواطن الجزائرى منذ اعلان الدستور الجديد فى ١٩٨٩/٢/٢٣ ولحالة الطوارىء التى يخشى من أن تمثل تراجعا فى المكاسب الديمقراطية — أصدرت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان برئاسة عبد النور على يحيى بيانا اشارت فيه إلى عدم جواز اتباع اسلوب القمع فى التصدى للإضراب السياسى مشيرة إلى أنه يتعين التعامل معه عبر طرق غير قمعية ، ومحذرة من خطورة التجاوزات التى يمكن ان تؤدى إليها حالة الطوارىء منددة بالعنف وعدم التسامح من جانب كل من الحكومة وجبهة الإنقاذ .

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان بيانا عاجلا عقب تفجر الموقف فى الجزائر ووجهت خلاله نداءا لكل من الحكومة وجبهة الانقاذ أكدت فيه على أهمية ضبط النفس وإتاحة الفرصة للجهود السياسية والحوار السلمى لتجاوز الأزمة . وناشدت السلطات الجزائرية المختصة بإجراء تحقيق فى حوادث القتل التى وقعت أثناء الاشتباكات منذ اندلاع الأزمة والتقيد بمبادىء حقوق الانسان لدى التصدى لأعمال العنف كما ناشدتها فى الوقت نفسه اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإحالة المتهمين بجرائم محددة للقضاء المدنى ، وتوفير كافة الضمانات القانونية اللازمة لهم ، وذلك جنبا إلى جنب مع النظر فى اتخاذ اجراءات تتيح تنقية المناخ السياسى من السلبيات التى علقت به ، والتقدم قدما نحو تطبيع الحياة السياسية فى البلاد ، وتحرير الأداء السياسى لمختلف القوى من الشوائب الضارة التى لحقت به حماية للتحولات الديموقراطية الهامة فى الجزائر والتى تابعها باهتمام الرأى العام العربى على اختلاف توجهاته وكذلك الأمر بالنسبة لكافة الدوائر المعنية بحقوق الانسان وفى مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان .

وقد تلقت المنظمة بالارتياح نبأ الافراج عن اعداد من المعتقلين لكنها لاتزال تعنى بتوسيع نطاق تلك الإفراجات على نحو يتحقق معه اخلاء سبيل كافة المعتقلين السياسيين ممن اتخذت بحقهم تلك الاجراءات .

[ البقية ص ١١ ]

# الكويت : أوضاع بعض الجاليات العربية تحتاج لمراجعة

من بين التداعيات التى برزت على سطح الحياة السياسية بالكويت فور انتهاء أزمة الخليج هى احتدام الطابع الثأرى و تصاعد التوتر الذى شاب الموقف من بعض الجاليات العربية المقيمة هناك والذى حمل فى طياته تجاوزات عميقة لمبادىء حقوق الانسان بل ولا يزال يهدد بأضرار أخرى بالغة تمس الآلاف من الأشخاص ممن اتخذوا من الكويت مقراً لهم . ومن المعروف أيضا أن الباعث الأول لتلك الأعمال الانتقامية تمثل فى اندفاع بعض الأطراف نحو إلحاق نوع من العقاب الجماعى بأبناء بعض الجنسيات ممن أيدوا الغزو العراق للكويت أو ممن أيدت قياداتهم الرسمية هذا الأمر . ويأتى فى مقدمة ذلك ما تعرض له بعض أبناء الجالية الفلسطينية ، والجالية العراقية داخل الكويت وذلك حسبما أفادت الأوراق والمعلومات الواردة للمنظمة . وقد اتخذت تلك الأعمال والتى تورط فيها أطراف غير حكومية وأخرى حكومية صوراً مختلفة منذ تحرير الأراضى الكويتية

وقد تجمع لدى المنظمة مؤخرا المزيد من التقارير والشكاوى حول هذا الموضوع مما ضاعف من قلقها حول اتساع نطاق تلك التداعيات والتى باتت تهدد مصالح وحقوق عشرات الآلاف من الأشخاص أغلبهم لم يقترف أى ذنب .

وقد تناولت التقارير صور التجاوز التى تعرض لها أعداد من أبناء الجالية الفلسطينية مشيرة لظاهرة الاعتقال ، والتعذيب ، ووقوع عدد من الاعدامات خارج نطاق القضاء . وأوردت أسماء مراكز الاحتجاز ومنها مركز شرطة القادسية والسجن المركزى ، وسجن الإبعاد فى الكويت ، وسجن الأحداث ، وسجن النساء . كما تطرقت لبعض أساليب التعذيب المستخدمة وأشارت فى هذا الصدد لتعريض الأطراف لصدمات كهربائية ، وحرمان المعتقل من الطعام والشراب لفترات طويلة ، والاعتداء بالضرب على المحتجزين وغير ذلك من أساليب . كما تطرقت الشكاوى والتقارير الواردة للقيود التى فرضت على حرية التنقل والسفر كما أشارت لتأخر صرف مستحقات نهاية الخدمة لعديد من العاملين .

وفى تطور لاحق أشارت التقارير الواردة للمنظمة لما تردد من أنباء حول اعتزام السلطات المختصة فى الكويت إنهاء عقود عشرات الآلاف من غير الكويتيين ممن تقرر الاستغناء عن خدماتهم فى الوقت الحالى ، وذلك فى إطار قرارات خفض عدد الموظفين من غير الكويتيين فى ضوء الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج . كما أفادت الشكاوى الواردة للمنظمة أن نحو ٤٥ ألفا من إجمالى العمالة الأجنبية البالغة ١١٠ ألفا سيعفون من وظائفهم مشيرة إلى أن أغلبيتهم من الجالية الفلسطينية . وقد أعربت تلك المصادر عن قلقها من عواقب تلك القرارات ومن الأضرار التى سوف تلحقها بمن ينتظر انهاء خدمتهم .

وعلى الجانب الآخر وردت للمنظمة شكاوى أخرى تتضمن أنباء حول بعض المتاعب التى تتعرض لها الجالية العراقية بالكويت مشيرة لتردى أوضاعهم المعيشية ، ولصدور عدد من الاجراءات التعسفية بحقهم شملت — على حد وصفها — فصل العديد من العاملين بالمؤسسات والشركات المختلفة فصلا تعسفيا حرموا معه من الحصول على مستحقاتهم ، أو على تعويضات عن الأضرار التى ترتبت على إنهاء خدمتهم على نحو مفاجىء .

كما أضافت الشكاوى أن عددا آخر من الاجراءات قد اتخذ بحقهم منها حرمانهم من حق اللجوء السياسى لبلدان أخرى ، وامتناع الجهات المختصة عن منح الراغبين فى السفر التصاريح اللازمة لذلك وكذلك امتناع بعض شركات الطيران عن تزويدهم ببطاقات السفر . هذا وقد تطرقت الشكاوى الواردة لحالات تعرض فيها عدد من العراقيين لقرارات شملت إلغاء إقامتهم ، أو عدم تجديدها لهم ، وهو الأمر الذى أثار مخاوف بعضهم من احتمال نقلهم للحدود العراقية — الكويتية — علما بأن أكثرهم من المعارضين السياسيين للنظام القائم فى العراق ويخشون من أن يتعرضوا لمخاطر تهدد سلامتهم وأمنهم .

وجدير بالذكر أن الشكاوى كانت قد أشارت لتعرض المؤسسات التجارية والمحلات المملوكة جزئيا لعراقيين لقيود تعوق مزاولة أنشطتها ، فيما أشارت لوجود بعض مظاهر التعسف فيما يتعلق بممارسة بعض أعضاء الجالية العراقية لحقهم فى التصرف بممتلكاتهم ومنها أرصدة هؤلاء والمودعة بالمصارف الكويتية قبل نشوب أزمة الخليج .

وقد خاطبت المنظمة لدى تلقيها تلك الأنباء سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس وزراء دولة الكويت وأشارت إلى أنها بالرغم من تقديرها لدقة الظروف التى تمر بها البلاد ، وللتداعيات الشائكة الناجمة عن أزمة الخليج خاصة لدى الرأى العام الا أنها تناشده إعادة النظر فى تلك الاجراءات بما يتيح كفالة المساواة التامة بين أبناء الجاليات العربية ورفع مظاهر التمييز تجاههم وإزالة القيود التى قد تعترض ممارسة حقهم فى العمل أو فى مزاولة أنشطتهم المشروعة مادامت فى إطار اللوائح والقوانين السارية فى البلاد .

ومن المعروف أن المنظمة ظلت تتابع عن كثب مجمل التطورات والتداعيات السلبية التى أثارتها أزمة الخليج وتأثيراتها المختلفة على كفالة حقوق الانسان خاصة داخل كل من الكويت والعراق . وقد أولت اهتماما بمختلف المشكلات التى نجمت عن اندلاع تلك الأزمة بما فى ذلك المحاكمات التى شهدتها البلاد والخاصة بمحاكمة المتهمين بالتعاون مع قوات الاحتلال العراق والتى ألحت المنظمة على ضرورة وقفها ، وكفالة الضمانات القانونية اللازمة للمتهمين ، وعدم التصديق على الأحكام القضائية الصادرة فى ظل غياب عدد من الحقوق الرئيسية وكذلك إعادة محاكمة من لم يكفل له مثل هذه الضمانات ، والحيلولة دون تنفيذ أية أحكام بالاعدام قد تصدر وذلك اتساقا مع موقف المنظمة الثابت من ضرورة تحاشى أحكام الاعدام فى القضايا السياسية .

والمنظمة والتى تلقت بارتياح بالغ أنباء استجابة السلطات المختصة لمطلب وقف تلك المحاكمات العرفية وإحالة المتهمين أمام قاضيهم الطبيعى لا زالت تجدد مناشدتها بشأن التعقيدات الأخرى الناجمة عن أزمة الخليج آملة أن يتم معالجتها بنفس الروح التى عولجت بها قضية المحاكمات الجارية هناك بما يتيح وقف الاجراءات التى قد تنطوى على تمييز ، واستبعاد منطق العقاب الجماعى تجاه المشتبه فى تعاونهم مع قوات الاحتلال ، وذلك كمقدمة لتنقية الأجواء واحتواء الأزمات التى فجرتها الأوضاع الاستثنائية التى مرت بها البلاد ولتطبيع مختلف مظاهر الحياة .

# حقوق الإنسان فى الوطن العربى

## المغرب
### تدهور الأوضاع الصحية لثلاثة سجناء بالسجن المركزى بالقنيطرة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان التماسا يتعلق بالأوضاع الصحية لثلاثة من سجناء الرأى من المنتمين للتيار الاسلامى وهم عبد الرحيم المكناسى ، وعبد الله حيدو ، وأحمد الحو . وأفادت الشكوى الواردة أنهم حرموا من استكمال العلاج اللازم لهم بواسطة الأطباء الاخصائيين رغم دقة حالتهم الصحية وحاجاتهم الماسة لاستكمال علاجهم تحت اشراف طبى .

وأفادت الشكوى ان المذكورين والمحتجزين بالسجن المركزى بالقنيطرة كانوا قد اصيبوا بأضرار صحية اثر اضراب غير محدود عن الطعام نظموه عام ١٩٨٥ احتجاجا على افتقار العناية الصحية اللازمة بسجن أسفى ، وأصيب خلاله اثنان منهم بكسور فى الفك الأسفل وذلك على اثر تدخل حراس السجن فى محاولة لحمل المشاركين على فض الاضراب واطعامهما قسرا . كما اشارت لاضرار اخرى لحقت بهم ووصفتها بأنها نجمت عن تعرضهم للتعذيب ، فأشارت لاصابة احمد الحو برضوض فى العمود الفقرى ، واصابة عبد الله حيدو بكسر للغضروف الداخلى للركبة اليسرى ، وأشارت لحرمانهما من مواصلة العلاج وكذلك لحرمان عبد الرحيم المكناسى من الاشراف الطبى على حالته . علما بأنها افادت انه مصاب منذ خمس سنوات بتسوس سرطانى فى فكه الأسفل استفحل نتيجة لتأخر علاجه وانتهى باجراء عملية جراحية له بتر خلالها فكه الأسفل كلية . وأضافت انه لايزال يعانى من ألم بعينيه بسبب المضاعفات السلبية للعصابة التى استمر وضعها على عينيه لمدة تجاوزت ستة اشهر .

هذا وقد خاطبت المنظمة السيد وزير داخلية المملكة المغربية وناشدته التدخل لكفالة العناية الصحية الواجبة للسجناء المذكورين ، واصدار توجيهات للأجهزة المختصة للاستعانة باخصائيين لمتابعة حالتهم الصحية وتقديم العون والرعاية اللازمة لهم مشيرة لتطلعها لقيامه بحث السلطات المختصة على التحقق من حقيقة الأوضاع المعيشية والصحية داخل السجون ، والتأكد من أنها تتماشى مع الشروط الانسانية الواجبة ومع المعايير الدولية للأمم المتحدة فى هذا الشأن .

ولاتزال المنظمة تتطلع لتلقى ايضاح فى هذا الخصوص . علما بأن المنظمة كانت قد افادت كلا من المجلس الاستشارى لحقوق الانسان بالمغرب ، والمنظمة المغربية لحقوق الانسان بفحوى الالتماس الوارد واعربت عن تطلعها فى ان يحظى بمتابعتهما لدى السلطات المختصة .

## تونس
### تأييد أحكام الإعدام بحق خمسة من الاتجاه الإسلامى

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ قرار المحكمة العليا التونسية والخاص بتأييد أحكام الإعدام التى صدرت بحق خمسة أشخاص من أنصار الاتجاه الاسلامى المعارض فى تونس وذلك اثر ادانتهم بإحراق حارس تونسى حتى الموت أثناء اقتحامهم لإحكامات الحزب الحاكم فى مدينة تونس يوم ٢٧ يونيو الماضى .

وقد أبرقت المنظمة للرئيس التونسى زين العابدين بن على تعرب عن قلقها البالغ تجاه تلك الأحكام وصدورها على وجه العجلة وناشدته التدخل شخصيا لوقف أحكام الإعدام الصادرة بحق المتهمين الخمسة وإعمال الرأفة بحقهم وذلك انطلاقا من موقفها الثابت والرافض لتطبيق عقوبة الإعدام فى القضايا السياسية .

وفيما تتابع المنظمة بقلق بالغ أنباء التصعيد الذى شهدته الساحة التونسية فى إطار المواجهة الدائرة فيما بين حركة النهضة الاسلامية المحظور نشاطها وبين السلطات التونسية وما صاحبها من إعتقالات واسعة النطاق وكذلك فى إطار تجدد هذه الظاهرة على مسرح الحياة السياسية فى عدد آخر من البلدان العربية خاصة الجزائر بكل ما صاحب الأزمة الدائرة هناك من أعمال عنف راح ضحيتها عديد من الأبرياء ، فضلا عن أعداد المصابين والمعتقلين ممن تنتظرهم محاكمات عسكرية تشمل قيادات جبهة الإنقاذ الاسلامية المعارضة وفى مقدمتهم عباس مدنى وعلى بلحاج وأتباعهما . تؤكد المنظمة أن مثل هذا التصعيد ينطوى على مخاطر تهدد التطورات الديمقراطية بالبلدين .

هذا وكانت المنظمة قد تطرقت فى البرقية التى وجهتها للرئيس التونسى زين العابدين بن على لإجراءات الاعتقال واسعة النطاق التى تمت فى صفوف أنصار حركة النهضة الاسلامية والتى قدّرتها قيادات هذه الحركة بنحو ٥ آلاف معتقل تردد أنهم احتجزوا جميعا بتهم سياسية تتعلق بالنيل من الأمن العام بالبلاد . كما تردد أن بعضهم قد تعرض للتعذيب وسوء المعاملة وأن اثنين من بينهم وهما عبد الرؤوف العريبى وعبد العزيز المحواشى قد لقيا حتفهما من جراء التعذيب فيما طالبت كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان والرابطة التونسية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق فى واقعة وفاتهما ، والعمل على تنفيذ القوانين التى تحظر التعذيب ، وإجراء تحقيق سريع ونزيه فى شأن جميع التظلمات ، وإحالة من يثبت تورطه فى التعذيب إلى القضاء وتعويض الضحايا .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تابعت هذه التطورات ـــ وما تحمله من انتهاكات لحقوق الانسان ـــ بقلق بالغ فإنها تؤكد مجددا أنها اذ تشجب كلية انتهاج أسلوب العنف فى مجال العمل السياسى لمختلف القوى سواء كان ذلك من جانب أطراف حكومية أو غير حكومية فإنها تؤكد فى الوقت ذاته على أن التعامل مع ظاهرة العنف السياسى لا يتم فى إطار تصعيد متبادل أو عنف مضاد ولكن يتم احتواءُه من خلال تأكيد واحترام حقوق الانسان ، وتكريس سبل التعبير السلمية عن المواقف والرؤى السياسية ، ومن خلال توسيع دائرة الحوار حول ادارة الشئون العامة بالبلاد وحث مزيد من القوى السياسية على تمثل تلك الروح وعلى التقيد التام بمعايير حقوق الانسان فى مجال الممارسة السياسية أيا كانت المواقع الايديولوجية أو العقائدية التى تسودها .

والمنظمة اذ تجدد مناشدتها للسلطات التونسية المختصة حول وقف أحكام الاعدام الصادرة فإنها تتطلع لاستجابة الرئيس زين العابدين برع على بإعادة النظر فيها واحتواء الموقف عبر سبل ديموقراطية تقر بحق القوى

السياسية المختلفة فى الوجود الشرعى وفى حق الاشتراك فى العمل السياسى على قدم المساواة مع غيرها من القوى السياسية الأخرى .

هذا.. ولا تزال المنظمة تتطلع لإستجابة السلطات التونسية لتلك المطالب التى من شأنها أن تعود بالنفع على مجمل الممارسة السياسية فى البلاد وتمثل ضمانة حقيقية فى مجال حماية المكتسبات الديموقراطية حديثة العهد فى هذه البلدان .

## ليبيا
## المنظمة تناشد السلطات إتاحة حق الدفاع لأحد العاملين المصريين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان التماسا يتعلق بالمواطن المصرى الجنسية طارق فؤاد على والمقيم بالجماهيرية الليبية منذ التحاقه بالعمل كطبيب أسنان بالهلال الأحمر بمدينة طرابلس فى ١٩٨٩ . وقد أفاد الإلتماس أن المذكور والمشهود له بكفاءته المهنية ـــ حسبما أوردت الشكوى ـــ قد فوجىء بتحرير محضر له بقسم الشرطة من جانب أحد المترددين عليه اتهمه فيه بإرتكاب خطأ أثناء خلعه لأحد أسنانه وبناء عليه أحيل المحضر للنيابة وسحب جواز سفر الطبيب المذكور ثم أصدرت المحكمة حكما ابتدائيا قضى بإلزامه بدفع غرامة تعادل نحو ١٠٠ر٠٠٠ جنيه وحبسه لمدة شهرين مع ايقاف التنفيذ . هذا وأضاف الالتماس بأنه إبان نظر القضية من جانب المحكمة سعى الطبيب لتكليف محام للدفاع عنه الا أن كافة محاولاته باءت بالفشل حيث تعذر عليه العثور على من يقبل الدفاع عنه من جانب المحامين بليبيا مما أضر بمركزه القانونى وتعذر التعبير عن مطلبه الخاص بتعيين خبير للتحقق من حالة المريض المتضرر . كما أضاف الالتماس أنه من المنتظر أن يعاد النظر فى القضية بعد أن تظلم الطبيب من الحكم الصادر وتحدد جلسة النطق بالحكم فى ١٩٩١/٦/٢٩ . علما بأن المذكور لم يعد له حاليا أى مورد نظرا لأنه لم يستأنف مزاولته لمهنته .

وأكد الإلتماس على عدم تسبب الطبيب فى إلحاق أى أضرار بالمريض ، كما أكد فى الوقت نفسه على أنه قد استمر فى مزاولة عمله طوال السنوات الماضية بشكل كفء بشهادة المستشفى الذى عمل بها . كما أكد الالتماس على تطلعه لإعمال الرأفة بحقه وبحق أسرته وحمايتهما من الأضرار الجسيمة المترتبة على الاجراءات المتخذة بشأنه علما بأنه الإبن الوحيد لوالدته الأرملة المقيمة بمصر .

وقد خاطبت المنظمة السيد أمين عام اللجنة الشعبية للعدل بالجماهيرية العربية الليبية وناشدته بإعادة النظر فى قضية الطبيب المصرى المذكور بما يتيح كفالة محاكمة عادلة له تتوفر له فيها كافة حقوقه القانونية وفى مقدمتها حق الدفاع ، كما ناشدته الاستجابة لمطلبه الخاص بالإستعانة بأحد الخبراء لوضع تقرير فنى دقيق للتحقق مما إذا كان قد تسبب فى إحداث أضرار فعلية للمريض . ورجته إعمال الرأفة بحقه بالنظر للإعتبارات سالفة الذكر وبالنظر لمقتضيات التناسب ما بين الخطأ المرتكب والعقوبة المقررة بشأنه .

هذا وفى تطور لاحق أجرت والدة الطبيب المصرى المذكور اتصالا بالمنظمة أوضحت فيه أنها قد تمكنت لدى سفرها المفاجىء لليبيا ( والذى استهدف بذل كافة المساعى الممكنة لمساعدة ابنها والتدخل لدى السلطات المختصة ) من الإلتقاء بالسيد أمين عام اللجنة الشعبية للعدل بالجماهيرية الليبية حيث سلمته نسخة إضافية من الخطاب الذى كانت المنظمة قد وجهته لسيادته وقد أبدى السيد الأمين العام استعداده التام لتقديم كافة سبل العون الممكنة ووعد بترتيب لقاء للأم مع نقيب المحامين بغية عمل الترتيبات اللازمة لتعيين محام للدفاع عن المتهم المذكور أثناء النظر فى قضيته والتى قررت جلستها فى غضون الشهور القليلة القادمة .

هذا .. والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تعرب عن ارتياحها للتجاوب الذى أبداه السيد أمين عام اللجنة الشعبية للعدل تجاه قضية الطبيب المذكور ، وما تعهد به حول كفالة حق المتهم فى الدفاع وتوفير محاكمة عادلة له ، فإنها تشكر له هذا الإهتمام وتأمل أن تسفر تلك الجهود عن نتائج ايجابية .

## السودان / مصر
## المنظمة تناشد السلطات السودانية و المصرية منع إساءة معاملة مواطنى البلدين

خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السودانية المختصة بشأن أنباء ترحيل نحو ٩٢ مواطنا مصريا من السودان فى أعقاب منعهم من دخول البلاد فى أوائل شهر يوليو/تموز الحالى بدعوى وجود اعتبارات أمنية تحول دون السماح لهم بالدخول . فيما أعرب بعض العائدين عن شكواهم من سوء معاملة السلطات المختصة لهم فى مطار الخرطوم عند وصولهم إليه حيث منع أفراد طاقم الطائرة المصرية من النزول منها وطُلِب منهم البقاء داخلها إلى أن أقلعت . كما جرى احتجاز الأشخاص المشار إليهم أعلاه لنحو ٢٤ ساعة دون السماح لهم بتناول الطعام أو الشراب أو إجراء اتصالات هاتفية .

هذا وأضافت المنظمة أن أحد الأشخاص ويدعى عبد النبى اسماعيل قد تم حبسه هو وزوجته بعد أن أبدى إعتراضه على المعاملة السيئة . هذا وكانت المصادر المشار إليها قد أفادت أن المواطنين المشار إليهم يعملون جميعهم بجامعة القاهرة ـــ فرع الخرطوم ـــ وأنه من غير المعروف أسباب منعهم من دخول البلاد ، وترحيلهم الفورى من الأراضى السودانية .

هذا وقد استفسرت المنظمة فى خطابها الذى وجهته للسيد وزير الداخلية عن حقيقة الأمر ورجته إلقاء الضوء على الاعتبارات التى حدت بالسلطات السودانية المختصة على اتخاذ مثل هذه الاجراءات وخلفيتها بالرغم من أن الأشخاص المعنيين بإجراءات الترحيل هم ـــ كما سبق الاشارة ـــ من المشتغلين فى القطاع الجامعى ومن المستبعد أن يكونوا قد تورطوا جميعا فى أفعال تؤثمها القوانين المعمول بها فى البلاد .

وأضافت المنظمة أنها إذ تتطلع لتلقى ايضاح حول حقيقة الموقف فإنها تأمل أن تتم إعادة النظر فى الأمر اتساقا مع معايير حقوق الانسان ومقتضياتها .

وكانت المنظمة قد تابعت فى الوقت نفسه بعض الإجراءات المماثلة التى اتخذت على الساحة المصرية بحق بعض المواطنين السودانيين لدى دخولهم مصر وما تردد حول إساءة معاملتهم وترحيلهم إلى خارج البلاد فقد أجرت فى حينها اتصالات مماثلة لتلك التى أجرتها مع السلطات السودانية حيث طالبت بإيضاح للموقف وبمعالجة تتيح تلافى مثل هذه الاجراءات .

وفى الوقت الذى لم تتلق فيه المنظمة بعد ايضاحات من الجانبين حول حقيقة الاعتبارات التى حدت بالسلطات فى البلدين للإقدام على مثل هذه الاجراءات ـــ فقد تلقت المنظمة بإرتياح ـــ الأنباء التى تناقلتها بعض المصادر الصحفية حول إعلان السلطات السودانية اعتزامها تدارك الأمر

وإعادة السماح للراغبين فى دخول البلاد بعمل ذلك . ولما كانت اجراءات الترحيل التى حدثت فى مصر قد جاءت فى أعقاب الاجراءات التى اتخذت فى الخرطوم ، تأمل المنظمة أن تنظر السلطات المصرية فى الأمر فى ضوء هذه المستجدات بما يتيح إجراء تعديل مماثل فى الموقف من دخول السودانيين إلى الأراضى المصرية أسوة بما أحرز على الساحة السودانية . علما بأن اجراءات منع الدخول التى تمت بمصر بحق عدد من السودانيين كانت ذات نطاق أضيق من مثيلتها بالسودان ونسبتها التصريحات الرسمية بأنها تمت بحق بعض العناصر فقط دون غيرها ، وهى العناصر التى وفدت لمصر دون مؤهلات تعينها على العمل بأية مهنة من شأنها أن تساعد فى توفير مصدر للدخل لهم مما يهدد بتفشى البطالة فيما بينهم ويقوى إحتمال خلق مشاكل أمنية أو ارتكاب أفعال من شأنها المساس بالأمن العام للبلاد ، وذلك حسبما أفادت المصادر الصحفية . والمنظمة اذ تتطلع لإستجابة البلدين على نحو فعلى لمطلب إعادة النظر فى الاجراءات سالفة الذكر فإنها ترجو أن يحظى هذا الأمر بعناية السلطات المختصة بالبلدين .

## الأردن
## إلقاء القبض على بعض الشخصيات المعارضة

فيما تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بإهتمام بالغ التطورات الهامة التى تشهدها الساحة الأردنية فى مجال الحريات العامة فى البلاد ، وما صاحبها من إقرار الميثاق الوطنى وإتاحة المجال أمام التعددية السياسية لمختلف القوى الفاعلة — تلقت المنظمة مؤخرا عددا من الشكاوى تتناول أنباءا تفيد القاء القبض على مجموعة من العناصر السياسية المعارضة شملت كلا من عصام نجيب التل ، وعدنان الأسمر ، ود . يوسف سميرات ، و حلمى الدرباشى وآخرين .

وأفادت الشكاوى الواردة أن هؤلاء الأشخاص لم يرتكبوا أى عنف ، كما أنهم لم يأتوا بأية أفعال تخالف القوانين السارية بالبلاد .

هذا وأضافت الشكاوى الواردة أنه من غير المعروف طبيعة التهم الموجهة إليهم ، أو حقيقة مصيرهم . كما أعربت عن مخاوفها من أن تكون الاجراءات المتخذة بحقهم قد جاءت بسبب آرائهم ومعتقداتهم .

هذا .. وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها تلك الأنباء السيد وزير داخلية المملكة الأردنية الهاشمية ورجته إلقاء الضوء على حقيقة الأمر ، والتكرم بإيضاح طبيعة التهم الموجهة للمذكورين ، وايضاح ما إذا كان من المنتظر تقديمهم للمحاكمة فى ضوء التهم المنسوبة إليهم ، وكذلك ما إذا كانت هناك أية اجراءات أخرى من المقرر اتخاذها بشأنهم . كما ناشدته بكفالة محاكمة عادلة لهم إذا ما كانت هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليهم ، أو التكرم بإخلاء سبيلهم إذا لم تكن هناك مثل هذه التهم بحقهم اتساقا مع روح التطورات الهامة الجارية بالبلاد .

## فلسطين المحتلة
## قيود على تحركات المراسلين الأجانب

وجهت جمعية الصحفيين الأجانب فى اسرائيل رسالة إلى وزير الأمن الاسرائيلى موشيه أرينز ، أشارت فيها إلى لجوء سلطات الاحتلال إلى منع الصحفيين والمصورين الأجانب وشبكات التليفزيون الأجنبية من دخول الأراضى المحتلة وتغطية الإنتفاضة بذريعة حظر التجول فى الأراضى المحتلة . أو بمجرد إعلانها لقطاعات كاملة « مناطق عسكرية مغلقة » . وقد طالبت الجمعية بإتاحة الفرصة للصحافة الأجنبية بالدخول إلى الأراضى المحتلة لتغطية أنباء الانتفاضة الفلسطينية وأوضاع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . كما تقدمت بطلب إيضاح من السلطات عن النظام الذى يعتمده الجيش الاسرائيلى فى إعلان أحد القطاعات منطقة عسكرية مغلقة .

وفى إطار القيود المفروضة على تحركات المراسلين الأجانب ، ذكرت مؤخرا مصادر اسرائيلية أن سلطات الاحتلال تفرض تعتيما كاملا على مايجرى فى الأراضى المحتلة وأن التليفزيون الاسرائيلى لا ينقل مشاهد مصورة ذات صلة بالأوضاع الداخلية . وجدير بالذكر ، أنه فى العام الماضى كانت قد أثيرت فضيحة رشوة الخارجية الإسرائيلية لبعض الصحفيين الأجانب من أجل فرض توجيه وتعتيم إعلامى .

هذا وتفرض سلطات الإحتلال الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية الاسرائيلية عند إصدار أية مطبوعات ، كما تخول للجهات الرقابية صلاحيات واسعة على كافة الوسائل الإعلامية والثقافية . وفى هذا الصدد ، كانت منظمة الصحفيين العالمية قد خاطبت رئيس الحكومة الإسرائيلية بشأن ممارسات سلطات الاحتلال إزاء الصحفيين الفلسطينيين .

وفى إطار استعراضها لحرية الصحافة فى الأراضى المحتلة ، ذكرت منظمة الصحفيين العالمية أنه قد سمح مؤخرا لمكتب الخدمات الصحفية الفلسطينية فى القدس الشرقية باستئناف أعماله وذلك بعد أن أغلقته السلطات الاسرائيلية لمدة عامين بتهمة تلقيه تمويل من منظمة التحرير . هذا فى الوقت الذى تلقت فيه وكالة فلسطينية أخرى هى وكالة « سنابل » تلقت أوامر من وزارة الداخلية بإيقاف رسالتها الإخبارية اليومية بحجة أن الوكالة تصدر صحيفة إخبارية بلا ترخيص .

## المهجر الغربى / فرنسا
## إلغاء قرار طرد الكاتب المغربى عبد المؤمن ديورى من فرنسا

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بإهتمام قضية الكاتب المغربى عبد المؤمن ديورى والذى كانت السلطات الفرنسية قد أصدرت قرارا بطرده إلى خارج البلاد فى ٣٠ يونيه (حزيران) الماضى بتهمة إنتهاك وضعه كلاجىء سياسى، وإقدامه على اجراء إتصالات مع مخابرات بعض الدول الأجنبية .

وقد تلقت المنظمة بإرتياح نبأ صدور حكم قضائى لصالحه مفاده إلغاء قرار طرده إلى خارج فرنسا وإعتبار القرار المتخذ بحقه لاغيا.

هذا وكان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قد أعلن أن للكاتب المغربى عبد المؤمن ديورى الآن مطلق الحرية فى العودة إلى فرنسا والإقامة فيها مرة أخرى، وذلك بعد أن برأت ساحته إحدى المحاكم الفرنسية.

والمنظمة إذ تعرب عن ارتياحها لهذا الأمر فإنها تؤكد مجددا على موقفها الثابت فى مناصرة والدفاع عن أصحاب الرأى إستنادا على ان الحق فى حرية التعبير والإعتقاد هو من الحقوق الواجب كفالتها لجميع الأشخاص بغض النظر عن إنتماءاتهم الفكرية، أو موطنهم وجنسياتهم، وكذلك بغض النظر عن طبيعة أوضاعهم سواء أكانوا يقيمون داخل أقطارهم أم فى المهجر.

هذا ويأتى إهتمام المنظمة بتلك القضية فى إطار العناية التى توليها لأوضاع العرب فى المهجر من ناحية ولحقوق التعبير من ناحية أخرى.

# موريتانيا : دستور جديد يتيح التعددية السياسية

بعد ثلاثين عاما من الحكم العسكرى منها ست سنوات من حكم الرئيس معاوية ولد سيدى أحمد الطايع ، وما تبعه من غياب مؤسسات الدولة وانفراد هيكل تهذيب الجماهير بالساحة السياسية ، تدخل موريتانيا مرحلة جديدة لها أهميتها وآثارها فى تغيير ملامح هذه الصورة ، وذلك بإقرار دستور جديد يتيح التعددية السياسية بالبلاد .

ففى يوم ١٢ من يوليو/تموز الجارى وافق ٩٨ ٪ من مواطنى موريتانيا على أول دستور لموريتانيا لتنظيم حياة سياسية على أساس من التعددية فى البلاد ، من المقرر أن يتبعه صدور قانونين أحدهما للأحزاب والثانى للصحافة وذلك فى غضون اسبوعين من المصادقة على الدستور .

يشتمل مشروع الدستور الذى جرى الاستفتاء عليه ١٠٣ مواد ، ويبيح حرية التجمع والتعبير ويؤكد على أن موريتانيا جمهورية عربية إسلامية ، وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية . كما ينص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر فى دورتين انتخابيتين للحصول على الأغلبية المطلقة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد ، أما النواب فى البرلمان فيتم انتخابهم بالاقتراع المباشر لمدة خمس سنوات ، بينما ينتخب أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع غير المباشر ويتم تجديد ثلث الأعضاء كل سنتين .

بدأت ملامح هذا التطور بإعلان الرئيس الموريتانى عن عفو عام فى مارس/آذار الماضى عن جميع السجناء السياسيين الذين كانوا قد اتهموا فى قضايا أمن الدولة ، وشمل العفو المئات من العسكريين والمدنيين الذين كانوا قد اعتقلوا مابين نوفمبر وفبراير ١٩٩١ وذلك بزعم تدبير انقلاب ضد السلطة . وقد أفادت الأنباء أن هذه الموجة من الاعتقالات كانت قد شملت مابين ١٠٠٠ – ٣٠٠٠ شخص ، أطلق سراح بعضهم ، وأن ٢٠٠ منهم قد لقوا حتفهم بسبب التعذيب الشديد أو الإعدام خارج نطاق القضاء .

هذا وقد شكلت الحكومة لجنة من العسكريين للتحقيق فى هذه الوفيات ، فيما كانت منظمات حقوق الانسان ومن بينها الرابطة الموريتانية قد دعت الحكومة للتحقيق فى هذه الوفيات التى وقعت نتيجة التعذيب فى السجون خلال الأشهر الأخيرة وخاصة ما ذكر عن إعدام ٣٣ جنديا فى سجن بشمال نواديبو فى نوفمبر الماضى دون محاكمة .

جاءت هذه الاجراءات استجابة لمطالب التغيير التى عبرت عنها المعارضة فى البيانات والرسائل التى وجهتها للسلطة ، حيث شهدت الفترة الأخيرة توترا حادا بسبب التصعيد بين الحكومة والمعارضة ، فعلى الرغم من تباين وجهات نظر المعارضة ازاء المستقبل السياسى للبلاد فقد أجمعت على ضرورة الاسراع بتشكيل الأحزاب والعمل على مشاركة السياسيين فى صياغة الدستور والتحضير للمرحلة المقبلة . وقد وجهت العديد من الرسائل المفتوحة للرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع الذى كان يرى – رغم إعلانه أكثر من مرة عن نيته لمواصلة المسيرة التى بدأت بانتخاب المجالس البلدية فى يناير/كانون الثانى الماضى أن البنية الاجتماعية للبلاد ستحول الأحزاب السياسية إلى أحزاب تعكس التركيبة السكانية المتباينة ، مما سيكرس الفرقة والانقسام فى البلاد . وأن الموريتانيين يحتاجون إلى « تربية سياسية » وهو ما أدى به إلى تعزيز مايسمى « هياكل تهذيب الجماهير »

وفى أوائل يونيو/حزيران الماضى اندلعت أحداث شغب فى نواديبو ثانى المدن الموريتانية والعاصمة الاقتصادية للبلاد وذلك عقب الاعلان عن ارتفاع أسعار الخبز ، حيث جرى نهب واضرام النار فى عدد من المحال التجارية ، أسفرت عن وقوع جرحى لم تعلن السلطات عددهم وتراجعت الدولة عن هذه الزيادة فى أسعار الخبز ، فيما ذكرت أنباء صحفية أنه فى أعقاب هذه الأحداث شنت الحكومة حملة اعتقالات واسعة النطاق استهدفت بالأساس زعماء « الجبهة الديمقراطية الموحدة » التى أعلن عن تأسيسها قبلها بأيام والتى جمعت عددا من الفصائل السياسية من بينها حركة الحر والاتجاه الاسلامى والحركة الديمقراطية والمستقلون .

وقد أعلن وزير الداخلية أن السلطات وضعت عددا من السياسيين رهن الاقامة الجبرية وهم ثمانية من بينهم وزيران سابقان هما جبريل ولد عبد الله وزير الداخلية السابق ومسعود ولد بلخير وزير التنمية القروية السابق ومن بين المعتقلين الحضرمى ولد خطرى زعيم الجبهة ومصطفى ولد بدر الدين من زعماء الحركة الوطنية الديمقراطية وبشير ولد مولاى الحسن أحد زعماء « المستقلين » . وقال وزير الداخلية أن هذه الاقامة الاجبارية منصوص عليها فى المادة رقم ٦٠١٧ من القانون الموريتانى الذى يخول لمجلس الوزراء أو وزير الداخلية وضع أى شخص تحت الاقامة الجبرية لمدة ستة أشهر خارج المتابعة القضائية فى حالة تهديده للأمن والنظام العام .

كما شهدت نواكشوط العاصمة أحداثا دامية حين اشتبكت مجموعات من العمال كانوا قد خرجوا فى مظاهرة احتجاجا على الاعتقالات ، مع رجال الشرطة أسفرت عن سقوط جرحى فى الجانبين .

ويرى المراقبون أن هذه التطورات التى أقدمت عليها السلطة ، لم تأت خالية من نقد فقد تمت صياغة الدستور من قبل المؤسسة العسكرية دون اشراك أية هيئات معنية أخرى ، كما لم يحدد الرئيس موعدا للسماح بإنشاء الأحزاب السياسية التى مازالت تعمل بشكل سرى ، كما لم يحدد دور الجيش لذلك ترتفع أصوات مطالبة بتشكيل حكومة انتقالية تجمع كافة القوى السياسية لتسيير شئون البلاد فى مرحلة انتقالية نحو ديمقراطية صحيحة .

ويخشى العديد من الوجوه السياسية من أن يتم تحويل المسار الديمقراطى فى اتجاه يفرغ هذه الممارسة من فعاليتها وكانت هذه القوى الوطنية قد دعت الى مقاطعة الاستفتاء ووصفت الدستور الجديد بأنه يحتوى على « ديكتاتورية مبطنة » ، كما يضيف آخرون أن قانون الأحزاب – المرتقب صدوره – وطبقا للتصريحات الرسمية ، سيتضمن العديد من الشروط منها أن تتمتع الأحزاب بالصبغة الوطنية وألا تكون ذات طابع قبلى أو عنصرى وهى شروط ربما تؤدى فى ظروف دولة مثل موريتانيا إلى استبعاد عناصر معينة من الترتيبات السياسية الجديدة فى البلاد .

ويذهب بعض المراقبين إلى أن هذه المبادرات جاءت نتيجة قلق الحكومة من العزلة السياسية والأزمة الاقتصادية وأنها تستهدف تحسين الصورة على المستوى الدولى ، وإنها لا تعدو أن تكون إشارات رمزية لن تغنى عن مواجهة الممارسات العنيفة والتمييزية التى هى أساس المعاملة اليومية للمواطنين من ذوى الأصول الزنجية .

**بعد انتشار الجيش اللبنانى جنوباً :**

# ضمان الحقوق المدنية للفلسطينيين مسئولية لبنانية تشارك بها سوريا

أصبحت القضية الجوهرية فيما يتعلق بالوجود الفلسطينى فى لبنان ، بعد إنهاء الجانب المسلح منه ، هو كيفية ضمان الحقوق المدنية لأكثر من ٣٥٠ ألفا من أبناء الشعب الفلسطينى يستضيفه لبنان . فإذا كان قد أمكن تجنب حرب مخيمات جديدة تروح ضحيتها أعداد أخرى منهم ، فمن الواجب أيضاً تجنب أن تتحول هذه المخيمات الى « معسكرات اعتقال » تخضع لسيطرة الجيش ويتعرض المقيمون بها لانتهاك حقوقهم . وإذا كان ضمان هذه الحقوق مسئولية الحكومة اللبنانية بالأساس ، فإن سوريا تشاركها قسطاً منها بحكم دورها الحالى وعلاقتها المميزة مع لبنان .

وتنطوى قضية الحقوق المدنية للفلسطينيين فى لبنان على مشكلات منذ أن بدأ لجؤهم الى هذا البلد العربى عام ١٩٤٨ . وكان عددهم ١٢٨ ألفاً كما سجلتهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عند قيامها بعملها . وقد وصل عدد هؤلاء بفعل عوامل الزيادة الطبيعية ، وفقا لإحصاءات هذه الوكالة عام ١٩٨٥ ، إلى حوالى ٢٤٥ ألفاً منهم ١٢٥ ألفاً يعيشون فى مخيمات والباقين خارجها . وهؤلا فقط ( لاجئو ١٩٤٨ ) وهم الذين اعتبرتهم السلطات اللبنانية لاجئين شرعيين . أما اخوانهم الذين لجأوا للبنان عقب حرب ١٩٦٧ ، وبعد معارك « أيلول » بالأردن عام ١٩٧٠ ، فلم يستقبلوا من البداية بأى ترحيب ولم يُعترف بهم كلاجئين شرعيين ، وبالتالى لم يُسجلوا حتى لدى وكالة الغوث . والمعتقد أن عددهم يزيد على مائة ألفاً .

ومعروف أن مواقف القوى السياسية والطائفية اللبنانية تباينت كثيرا تجاه وجود لاجئين فلسطينيين حتى قبل بدء الوجود المسلح . أما السلطات اللبنانية فكان موقفها متوافقا بشكل عام مع التقاليد المرعية فى حالات اللجوء ، حيث سمحت بتقديم ملجأ للفلسطينيين لكنها بالغت فى فرض قيود مشددة على المخيمات انطوت على انتهاك لبعض الحقوق المدنية لسكانها مثل حق انشاء جمعيات اجتماعية أو حتى نواد رياضية ، وحق التنقل الحر من مخيم لآخر دون الحصول على تصريح . واستمر هذا الوضع الى أن تمكنت منظمة التحرير من فرض سيطرتها على المخيمات فى الوقت الذى تصاعد نفوذها فى لبنان إجمالا استنادا ليس فقط الى وجودها المسلح ولكن أيضا الى التفاف قطاعات واسعة من الشعب اللبنانى حول نموذج المقاومة الذى بشرت به . ومع ذلك ظل سكان المخيمات يعانون من سوء الأحوال المعيشية ، فضلاً عن الاعتداءات المتكررة على الكثير من هذه المخيمات سواء التى تمثلت فى غارات اسرائيلية أو فى ضربات قامت بها بعض القوى اللبنانية . وأدت هذه الاعتداءات الى مزيد من تدهور مقومات الحياة فيها .

لكن مرحلة حكم منظمة التحرير للمخيمات كانت مرحلة استثنائية بالضرورة ، وبالتالى كان محتماً أن تنتهى ولذلك أصبح من الضرورى الآن تحديد كيفية ضمان الحفاظ على الحقوق المدنية للفلسطينيين إجمالاً ، سواء داخل المخيمات أو خارجها ، بعد أن آلت مسئوليتهم مرة أخرى للسلطات اللبنانية كما كان عليه الحال قبل مرحلة الوجود المسلح . وتجدر أولا ملاحظة أنهم يقيمون فى إطار من الشرعية الدولية ، منذ أن وافق لبنان على توفير الحماية والمأوى لهم برعاية وكالة الاغاثة التابعة للأمم المتحدة ، حتى يتم إيجاد حل لقضيتهم . ومعنى ذلك أن الحكومة اللبنانية ملتزمة بحماية أمن وحقوق جميع اللاجئين الفلسطينيين على أرضها ، وفقاً لما يحدده الميثاق العالمى الخاص بأوضاع الأشخاص الذين بلا دولة ( ١٩٥٤ ) وهو ملزم لجميع الدول باعتباره جزءاً من القانون الدولى . وإن لم تتوفر آليات محددة للتأكد من تنفيذه . كما أن لبنان من الدول الموقعة على العهدين الدوليين « للحقوق المدنية والسياسية » و « الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية » . لكن الأهم من مثل هذه المواثيق هو الروابط التى يفترض أنها تربط بين شعبين عربيين جارين منذ فجر التاريخ . وفضلاً عن ذلك فالمفترض أن للحكومة اللبنانية مصلحة فى ضمان الحقوق المدنية للفلسطينيين ، من زاوية أن إنهاء كل الانتهاكات مهما كان مصدرها وأياً كانت وجهتها وتطبيق حكم القانون واحترام قواعد الحقوق الانسانية المعترف بها دوليا .. كلها أمور جوهرية لأية حكومة تريد إعادة بناء سيادتها على أسس سليمة .

وبديهى أن ضمان هذه الحقوق يبدأ بتوفير الأمن والسلامة للفلسطينيين ، ويصل الى الالتزام بعدم التمييز ضدهم فى شئون التنقل والتعليم والتنظيم الاجتماعى ، وكذا العمل والسكن بالنسبة للمقيمين خارج المخيمات . وفى هذا الاطار ينبغى ضمان عدم العودة للقيود المشددة التى كانت مفروضة خلال الخمسينيات والستينيات . والمطلوب التزام فعلى ، لا مجرد وعود ، بالحقوق المدنية وضمانات لعدم الافتئات عليها بإجراءات ادارية وحجج أمنية .

وثمة مهمة عاجلة لا تحتمل تأخيراً ، وهى قيام الحكومة اللبنانية بإضفاء الشرعية على أوضاع لاجئي مابعد عام ١٩٤٨ ، وتأكيد الالتزام بعدم تعرضهم أو غيرهم للإبعاد . ومعروف أن فكرة خفض أعداد الفلسطينيين فى لبنان طرحت من قبل فى بداية عهد الرئيس السابق أمين الجميل ، لكن فى ظروف لم يكن من الممكن تنفيذها . كما أنها تمثل مطلباً مستمراً لبعض القوى اللبنانية . والمأمول أن تبدى الحكومة الحالية حسن نيتها الفورى بإعلان التزامها ببقاء جميع الفلسطينيين الراغبين فى ذلك أيا كان وضعهم القانونى الحالى . ومعروف أن الغالبية الساحقة منهم لا يحملون أية جنسية . فإذا تعرض بعضهم للإبعاد ولم يرغب بلد آخر فى استقبالهم ، سيصبحون حتى بلا ملجأ مؤقت . وينبغى كذلك إيجاد حل نهائى للمشكلة المزمنة المتعلقة بوثائق السفر ، والتى عانى منها كثير من اللاجئين الفلسطينيين بلبنان ، وخاصة الذين يسافرون للعمل فى بلاد أخرى . وهناك حالات متكررة لبعضهم وجدوا أنفسهم يطيرون ذهابا وإيابا بين لبنان والبلد الذى يعملون به دون السماح لهم بدخول أى من البلدين .

إن المنظمة العربية لحقوق الانسان تتطلع لأن تنهض الحكومة اللبنانية بمسئوليتها كاملة تجاه الحقوق المدنية للفلسطينيين ، وأن تلتزم بما ورد فى بيانها الوزارى أمام مجلس النواب فى بداية العام الحالى والذى تضمن التأكيد على ( الالتزام بالحقوق المدنية الكاملة للشعب الفلسطينى فى لبنان ، أسوة بالمعاملة التى يلقاها أبناء الشعب الفلسطينى على هذا الصعيد فى مجمل الدول العربية ) . وإذا كان لابد من الأسوة ، فلتؤخذ من الدول الأكثر رعاية لهذه الحقوق .

## مندوبو برنامج الأمم المتحدة للتنمية يقوّمون الأوضاع الراهنة فى كل من :
# العراق و الكويت و الصومال

فى شهر ابريل الماضى ، إنعقدت لجنة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للإستماع لشهادات مندوبيها عن الأوضاع الراهنة فى كل من الصومال والعراق والكويت ، ومشاهدتهم للتدمير الشامل الذى منيت به الأقطار الثلاثة على إثر الحروب التى دارت مؤخرا . ونعرض فيما يلى شهادات كل من السيد/ عثمان هاشم ( المندوب المقيم فى الصومال ) و السيد/ صلاح بورجينى ( المندوب المقيم فى العراق ) والسيد / جميل حمدى ( المندوب الخاص فى الكويت ) وتتضمن وصفا للصورة القاتمة للمآسى الانسانية الناجمة عن تلك الحروب .

**العراق : شهادة السيد/ صلاح بورجينى المندوب المقيم فى العراق**

أشار المندوب إلى أنه لابد عند تقييم الأوضاع فى العراق ، الأخذ فى الإعتبار الآثار النفسية التى أصابت الشعب العراق وخاصة النساء والأطفال ومعوق الحرب كأثر مباشر للقصف المروع الذى شهدته البلاد ، هذا إلى جانب التدمير الشامل الذى أصاب البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو الأمر الذى يحتم علينا بادىء ذى بدء معالجة الآثار الصحية والنفسية للحرب وإعادة الحياة لمرافق البلاد الأساسية من خلال جهود الإغاثة العاجلة . ويؤكد أنه ليس فى إمكان أية جهة متخصصة — حتى الحكومية منها — تدقيق حجم الخسائر الواقعة .

وأضاف أن الشعب العراق صار لايعنيه فى المقام الأول سوى الوفاء بضروريات الحياة اليومية فى الوقت الذى تكرس فيه الحكومة جهودها من أجل حفظ النظام فى البلاد لمواجهة حركة التمرد الشعبى وسلسلة الإضطرابات والصراعات فى الشمال والجنوب .

وأبدى المندوب مخاوفه أيضا من المحنة الثالثة التى سيكون على العراق مواجهتها وهى فصل الصيف المصحوب بحرارة شديدة تصل إلى ٥٠ درجة مئوية إذ لابد وأن ينتج عنها — فى ظل الأوضاع الراهنة — خسائر هائلة فى أرواح الأطفال والشيوخ بسبب تفشى الأمراض والأوبئة وخاصة التيفويد والكوليرا .

وأضاف المندوب أنه يسود العراق حالة من التوتر واليأس فى ظل أوضاع سياسية غير مستقرة ، يصعب التكهن بعواقبها . وأن الانتقال خارج بغداد — إلى شمال أو جنوب البلاد — بات مستحيلا بينما أدى النقص الحاد فى الغذاء والوقود إلى زيادة مستمرة فى أسعار المواد التموينية إلى حد يفوق أعلى الدخول إذ تتراوح أسعارها بين ٢٠ — ١٠٠ ضعف قيمة السلعة منذ شهر مضى فى السوق السوداء ، إن وجدت وقد أدى إنهيار نظام الصرف الصحى إلى تسرب مياه المجارى وإختلاطها بمياه الشرب النقية . أما نقص الوقود فقد نتج عنه إنقطاع الكهرباء مما عطل العمل فى المستشفيات القليلة النادرة على الاستمرار فى تأدية مهمتها ، ناهيك عن نقص الأدوية وإستحالة انتقال الفرق الطبية بسبب تعطل شبكة المواصلات .

أما قطاع الإنتاج والخدمات سواء العام والخاص فقد أصيبا بالشلل كنتيجة لعدم توافر الطاقة اللازمة . وتكاد تكون معظم المشاريع متوقفة حيث أن شبكة المواصلات أيضا غير منتظمة بينما تعمل الغالبية العظمى من الوزارات والهيئات بالحد الأدنى من عدد موظفيها أى مابين ٨ — ١٠ أفراد . أما القطاع الخاص فقد انقضى أمره تماما مما أضاف إلى مشكلة البطالة فى العراق . وفى بغداد ، كثيرا ما يلجأ الأهالى إلى قطع الأشجار بغرض طهى الطعام بما أن زراعة المحاصيل متوقفة نظراً لتدمير نظام الرى الناتج عن نقص الطاقة ومضخات المياه ، مما أدى إلى هجر المزارعين أراضيهم والنزوح إلى المدن بحثا عن عمل أو طلبا لموارد الرزق أو الانضمام إلى الجيش الذى يبحث أفراده المسرحون بدورهم عن مجال عمل آخر .

وأوضح المندوب أنه فى نطاق مشاريع برنامج التنمية فقد تم تدمير مشروعين بالقنابل كان الأول يُعنى بالقضاء على داء طاعون الماشية بينما كان الآخر يختص بتوزيع البذور والشتلات .

وفى ختام شهادته ، أشار المندوب إلى التساؤلات التى تدور حول دور الأمم المتحدة فى مسألة تبنيها قرارات استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق حتى بعد إنتهاء الحرب فى الوقت الذى تزداد فيه الأمور سوءاً . كما عبر المندوب عن أمله فى أن يتحرك المجتمع الدولى لتزويد العراق بالضروريات اليومية كالمياه النقية والغذاء والطاقة والدواء .

**الكويت : شهادة جميل حمدى المندوب الخاص فى الكويت**

شارك المندوب الخاص فى الكويت فى بعثتين لتقصى الحقائق ، عنيت إحداهما بتقييم حجم المساعدات اللازم تقديمها للكويت ، والثانية لتقدير الخسائر التى نجمت عن حرب الخليج . وقد تفقد السيد جميل حمدى آبار البترول وتقدم إلى لجنة الاستماع بوصف لمشاهداته للحرائق الهائلة التى شبت على أثر تفجير مابين ٥٠٠ و ٨٠٠ بئر والتى يصل لهب النيران بها إلى ارتفاعات هائلة وقد وصفها بانها « كارثة لاتصدق أبعادها وحجمها » ، وقد أكد على أنه لم يتم حتى الوقت الحاضر وضع تقييم كاف لتأثير التلوث الناجم عن احتراق النفط والدخان السام المنبعث من الآبار المحترقة مما يشكل مسألة بيئية غاية فى الخطورة كما تمثل عواقب وخيمة من الناحية الانسانية والصحية .

هذا وقد أقر مندوب الكويت أنه « لم يعد هناك إقتصاد فى الكويت » إذ أن عائدات الكويت صارت تتمثل فى مليون ونصف مليون برميل يوميا على أساس تعويضى حتى نهاية الأزمة . ومع هذا تظل الطرق والكبارى على حالتها إلا أن جهاز التنمية التابع للحكومة قد تم تخريب بنيانه الداخلى ويظهر ذلك جليا فى الوزارات والمؤسسات والمنظمات مما أثر على الإدارة الاقتصادية والسياسية للإنتاج والدولة . وقد تناول فى هذا الصدد ، نهب سجلات وزارة التخطيط وإن كان بعض المواطنين قد تمكنوا من تهريب أشرطة أو سجلات كومبيوتر إلى البحرين . هذا إلى جانب تدمير المتاحف والمستشفيات والعيادات الطبية والجامعة ونقل كل معداتهم خارج الكويت .

ويشير إلى الجهود التى بذلت لإعادة المياه مرة أخرى إلى الكويت وما تلاها تشغيل شبكة الكهرباء وما يتبعها من منشآت تنقية المياه المالحة ومع هذا تظل هناك مستشفى واحدة قادرة على الاستمرار فى العمل بطاقة لا تزيد عن ٢٠٪ ولكن فى ظل ظروف أفضل حيث تتولى الحكومة مهمة

توفير المياه والغذاء . ويؤكد مندوب الكويت أن برنامج التنمية قد توقف كلية نظراً لإختفاء الأجهزة والمعدات مما قضى على ثمانية مشروعات تقدر قيمتها بـ ٨ مليون دولار بما يحتم الإرتكان إلى برنامج تنمية الموارد البشرية من أجل نهضة الكويت الجديدة .

ثم أنهى شهادته بثنائه على جهود المواطنين الكويتيين فى الآونة الأخيرة وإن كان لابد من إرساء علاقة تتميز بالتناضُحْ بين المواطنين الكويتيين وغيرهم من المقيمين بالبلاد وذلك من خلال تعميق الشعور بالعمل من أجل التقدم والتنمية ، والذى يمكن تحقيقه من خلال الإصلاحات التعليمية والتربوية وتنمية جهود ونشاطات الأمم المتحدة . كما يمكن الإستعانة بمساهمات المتطوعين من أجل دفع وتعزيز دور المرأة فى المجتمع الكويتى وأكد على ضرورة تحرر الحكومة من حصر الاقتصاد الكويتى فى مجال النفط وذلك فى سبيل الإتجاه نحو تنوع إقتصادى فى قطاع الخدمات .

**الصومال : شهادة عثمان هاشم المندوب المقيم**

رصد مندوب الصومال المقيم الأوضاع المتردية فى مقديشيو على أثر اندلاع الحرب الأهلية فى ٣١ ديسمبر الماضى وتفشى النزاعات المسلحة بين فصائل الحركة الوطنية واستمرار النزاعات القبلية وما تبع ذلك من نهب الديار ومقار السفارات ومن ثم تم ترحيل ما يزيد عن ٦٠٪ من السكان . وفى ظل تلك الظروف ، عانت البلاد من شح المواد الغذائية ونقص الوقود وعدم توافر الأدوية على الإطلاق . وقد أقر أنه قد نجم عن القتال الذى استمر أربعة أسابيع فى مقديشيو آلاف القتلى وعدة آلاف من الجرحى . هذا وأسفرت المعارك الدائرة فى مناطق أخرى عن مأساة إنسانية فادحة .

وأضاف مندوب برنامج التنمية فى الصومال أن الأوضاع تتسم بالتعقيد إذ أن مجموعات قبلية أو مايسمى بفصائل الحركة الوطنية صارت كل منها تتحكم فى منطقة بذاتها . كما أثاره ما شاهد من خراب وحرائق طالت كافة المنشآت والمواقع إلى حد أن نظام الإتصالات قد دُمر تماما وأنه حتى وقتنا هذا لا تزال الخدمة الإذاعية متوقفة .

ثم تناول مسألة الإغاثة العاجلة اللازم إرسالها للبلاد وضرورة بذل الجهود الدولية فى إطار التعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية مما يضمن التوزيع العادل للمساعدات على المناطق المختلفة على حد سواء . وذلك بعد إرسال بعثة خاصة لتقييم الأوضاع الأمنية القائمة لضمان تحقيق مهمات تلك المنظمات . وفى هذا الصدد ، أشار إلى جهود منظمات الأمم المتحدة المعنية كاليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها كجمعية الصليب الأحمر — التى استمرت فى تقديم خدماتها حتى وقت قريب إلى أن تعرض فريقها للمضايقات المستمرة من جانب القوات فى بربرة — هذا إلى جانب الإغاثات الدولية الواردة من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا .

وأكد أن تحكم آلاف الميليشيات المسلحة فى أمور البلاد فى ظل غياب الشرطة والجيش والادارة الحكومية تزيد الأمور تعقيدا وأقر بأن ٥٠٪ من فريق العمل الوطنى التابع لبرنامج التنمية فى الصومال لا يزالون داخل البلاد وأنه فى ظل انهيار النظام المصرفى يستحيل إرسال أية امدادات مالية إليهم بينما نزح الباقون إلى كينيا وأثيوبيا وجيبوتى ولجأ آخرون إلى معسكرات المفوضية السامية لحماية اللاجئين .

## المنظمة تطالب بالافراج عن الأسرى والمحتجزين فى العراق

لاتزال المنظمة العربية لحقوق الانسان تولى عميق اهتمامها لظاهرة المختفين والأسرى ممن احتجزتهم السلطات العراقية ابان احتلالها للكويت اثناء ازمة الخليج . ولعل ما يثير بواعث قلق المنظمة هو مواصلة السلطات العراقية المختصة فى نهجها الرامى لاستمرار احتجاز هؤلاء الأسرى وعدم تجاوبها الكافى مع القرارات الدولية الصادرة فى هذا الشأن ومع جهود المنظمات غير الحكومية فى هذا المضمار وفى مقدمة ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ففيما استمرت المنظمة فى تلقى التماسات فى هذا الشأن حملت اسماء المئات من الأشخاص يسعى ذويهم للتوصل لإيضاح حول حقيقة مصيرهم علما بأنهم ينتمون لجنسيات مختلفة بينهم كويتيين وغير كويتيين ، أفادت المصادر الواردة للمنظمة ان من بينهم نحو ١٨٩٠ مواطنا كويتيا مازالوا رهن الاحتجاز فى العراق بالإضافة إلى ١٩٩٠ من غير الكويتيين .

وفى الوقت الذى بعثت فيه الكويت بمذكرة جديدة إلى مجلس الأمن الدولى تتعلق بقضية الأسرى والمحتجزين وتنبه إلى أن العراق لايزال يحتجز حتى الآن حوالى ٤٠٠٠ أسير حرب ومحتجز وذلك بصورة منافية للمواثيق الدولية ذات الصلة.

وقد جاء فى هذه المذكرة ان العراق يتجاهل قرارات مجلس الأمن ولاسيما تلك المتعلقة بالطلب الانسانى العاجل والخاص بالإفراج الفورى عن جميع الكويتيين ومواطنى البلدان الأخرى وذلك تحت اشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. كما تضمنت المذكرة اتهاما للعراق بأنه عمد اخيرا لنقل بعض أسرى الحرب والمحتجزين إلى مواقع رفض الكشف عنها أو اعطاء معلومات بشأنها للجنة الصليب الأحمر، فضلا عن منع وصول اللجنة إلى هذه المواقع .

ومن المعروف انه لم يفرج سوى عن ٦٨ من أسرى الحرب والمحتجزين منذ البدء فى تنفيذ وقف اطلاق النار رسميا فى ١١ ابريل ١٩٩١، وهى المجموعة التى تم اطلاق سراحها على خمس مراحل آخرها فى ١٤ يوليو الجارى. هذا ونوهت المذكرة ان العراق أفرج قبل سريان وقف اطلاق النار عن ٥٠٦٠ من هؤلاء الأسرى من مختلف الجنسيات بواسطة الصليب الأحمر، فيما نجح نحو ١٤٩٨ شخصا آخرون فى الهروب من العراق بوسائل مختلفة.

هذا وكانت المنظمة قد عنيت بإجراء وساطات لدى السلطات العراقية المختصة فى إطار مساعيها الحميدة الرامية للإسهام فى إيجاد حل لتلك الظاهرة التى تؤرق العديد من الأسر وقطاعات واسعة من الرأى العام، وقد واصلت تلك الجهود فى الآونة الأخيرة فى ضوء تدفق الشكاوى الواردة وإلحاح القضية وفى ضوء تعثر الجهود المبذولة فى هذا المضمار بسبب عدم تجاوب السلطات العراقية بشكل كاف.

وفى الوقت الذى لم تتلق فيه المنظمة بعد ايضاحات من السلطات العراقية فى هذا الخصوص ، فإنها لاتزال تتطلع لحدوث تطورات ايجابية فى هذا الشأن وتنتهز هذه الفرصة لتجدد مناشدتها للسلطات العراقية آملة ان تتجاوب الأخيرة مع هذا المطلب الانسانى والدولى على نحو يتيح انفراج الموقف وإخلاء سبيل الأسرى.

# حالات الإعدام التعسفى فى الوطن العربى

## فى تقرير المقرر الخاص لحالات الإعدام بالأمم المتحدة

فى تقرير مفصل تعرض السيد آموس واكو المقرر الخاص لحالات الاعدام بالأمم المتحدة ــ لظاهرة الاعدام التعسفى أو الاعدام باجراءات مقتضبة فى العالم ــ وقد تعرض التقرير لدراسة هذه الظاهرة فى ٤٩ دولة من دول العالم ، استحوذت البلدان العربية على سُبعها ، اذ شملت كلا من العراق ــ موريتانيا ــ المملكة المغربية ــ الصومال ــ السودان ــ سوريا ــ تونس ، بالاضافة الى فلسطين المحتلة . كما ركز التقرير على تزايد حالات انتهاك حق الحياة نتيجة للصراع والاضطراب الداخلى فى العديد من البلدان العربية .

**فى العراق** أشار التقرير الى تزايد حالات الاعدام التعسفى لأعداد كبيرة من المدنيين والجنود الهاربين من الجيش بعد تعرضهم لعدد من الحملات العسكرية التى شنتها القوات الحكومية على جنوب العراق فى الفترة من ١٠ ــ ٢٣ يناير / كانون ثانٍ ١٩٩٠ . وقد كان معظم الضحايا ممن فروا من العراق ثم عادوا اليها للاستفادة من العفو الصادر فى سبتمبر / ايلول ١٩٨٨ ، كما تم اعدام عدد من الضباط العراقيين فى بغداد فى أوائل يناير ١٩٨٩ ، ممن تم القبض عليهم فى ديسمبر ١٩٨٨ بزعم اشتراكهم فى محاولة انقلاب .

كما اشار التقرير الى انتهاكات حق الحياة التى ارتكبها الجنود العراقيون منذ غزو الكويت ، حيث تعرض العديد من الكويتيين للقتل نتيجة لرفضهم استبدال صور امير الكويت بصور الرئيس العراق ، أو نتيجة لاشتراكهم فى مظاهرات سلمية تندد بالغزو أو الاشتباه فى كونهم من المعارضة الكويتية المسلحة ، كما أوضح أن إقرار عقوبة الاعدام فى ١١ اغسطس ١٩٩٠ لكل من يقوم باخفاء الأجانب ، أو اخفاء الأغذية لأغراض تجارية ، أو النهب قد ترتب عليه اعدام مواطن كويتى لاخفائه مواطنا أمريكيا ، واعدام ١٠ آخرين بتهمة النهب ، وإعدام خمسة أشخاص من طاقم أحد المستشفيات ، بعد القاء القبض عليهم وتعذيبهم بدعوى اهمالهم فى علاج اثنين من جرحى الجنود العراقيين .

**وفى موريتانيا** يرصد التقرير وقوع ٣١ حالة اعدام على يد القوات الحكومية أو الميليشيات التابعة لها ، وتنتشر هذه الانتهاكات فى جنوب موريتانيا على الشريط المائى الذى يفصل بينها وبين السنغال ، حيث ترتكب القوات الحكومية العديد من الانتهاكات فى هذه المناطق سعيا الى ارهاب المتمردين وقمع القرويين والأقليات العرقية فى هذه المناطق .. ومن بين الحالات التى ذكرها التقرير واقعة قتل ٧ قرويين خارج قرية موجدى فى مقاطعة سيلبابى فى ١٠ أبريل / نيسان ١٩٩٠ على يد ميليشيات تابعة للقوات الحكومية . كما تعرض التقرير الى وقائع جرت عام ١٩٨٩ ومنها اعدام العديد من القرويين فى جنوب موريتانيا فى ابريل / نيسان على يد الحرس الوطنى فى اعقاب احداث العنف العرقية .

**وفيما يتعلق بالمغرب** فقد اقتصرت الاشارة الواردة فى تقرير المقرر الخاص الى عدم تلقيه أى رد من الحكومة المغربية عن رسالته فى ٩ نوفمبر ١٩٩٠ بخصوص مزاعم تتعلق بوفاة ٢٤ ضابطا مغربيا من المعتقلين فى سجن تازمامارت منذ عام ١٩٧٣ بتهمة اشتراكهم فى التآمر على حياة الملك فى انقلابىّ ١٩٧١ ، ١٩٧٢ نظرا لسوء المعاملة والظروف القاسية التى يعانون منها فى المعتقل .

**وفى الصومال** : رصد التقرير تزايد حوادث انتهاك حق الحياة على يد القوات الحكومية والقوات الرئاسية ( البيريهات الحمراء ) مع تزايد حدة الصراع الداخلى بين النظام الحاكم وفصائل المعارضة المختلفة ، حيث وقعت أكثر من ١٤٠ حالة اعدام تعسفى وباجراءات موجزة تضمنت فئات عديدة من الشعب الصومالى وممن يشك فى تعاطفهم مع جبهات المعارضة

كما اشار المقرر الخاص الى حوادث العنف التى تعرض لها المدنيون الصوماليون خلال عام ١٩٨٩ واسفرت عن مقتل مايزيد على ٣٨٠ شخصا من بينهم العديد من النساء والأطفال بزعم علاقتهم مع جبهات المعارضة الصومالية .

**أما فى السودان** فقد رصد التقرير تزايد حوادث الاعدام التعسفى وباجراءات موجزة للعديد من المواطنين حيث تم تنفيذ حكم الاعدام فى ٣٧ شخصا من بينهم ٢٨ ضابطا بدعوى الاشتراك أو التخطيط لمحاولة انقلاب على النظام الحاكم فى الخرطوم ، ومن الظواهر الهامة أن هذه المحاكمة لم تستغرق اكثر من ساعتين علاوة على اهدار كافة الحقوق القانونية للمتهمين وعدم السماح لهم بالاستئناف امام محاكم الدرجة العليا ، ومع ملاحظة ان القضاة الذين يرأسون هذه المحاكم يعينهم رئيس الدولة أو كبار الشخصيات العسكرية .

كذلك تعرض التقرير الى حوادث الاعدام التعسفى خلال العام المنصرم والتى اخذت فى كثير من الأحيان طابع الابادة الجماعية أو العقاب الجماعى لارهاب السودانيين ومنعهم من مساعدة فصائل المعارضة وخاصة الجيش الشعبى لتحرير السودان .

**وفى سوريا** أشار التقرير الى حالة منير فرنسيس الذى لقى حتفه فى ١٤ أو ١٥ ابريل / نيسان ١٩٩٠ . فى مستشفى المواساة المدنى فى دمشق نتيجة لنزيف داخلى من جراء التعذيب اثناء الاحتجاز .

كما ركز التقرير على الانتهاكات التى قامت بها القوات المسلحة السورية بالاشتراك مع القوات اللبنانية اثناء قتالهم ضد ميليشيات العماد ميشال عون مما تسبب فى مقتل عدد كبير من الأشخاص من بينهم مدنيون ــ بشكل تعسفى . وأورد التقرير اعدام حوالى ١٠٠ جندى من ميليشيات عون بعد القبض عليهم وسجنهم فى شرق بيروت وقد تم اطلاق الرصاص عليهم من مسافة قريبة وهم جاثون على ركبهم .

**وفى تونس** أشار تقرير المقرر الخاص الى خطابه بصدد حالة الطالب هيدى بوطيب الذى وجدت جثته فى الصحراء يوم ٣ مايو / أيار ١٩٩٠ وعليها اثار تعذيب ، وكان بوطيب قد أُرغِم على الالتحاق بالجيش التونسى بعد انتفاضة الطلبة فى فبراير / شباط ١٩٩٠ ، ثم هرب من قاعدة رماد العسكرية فى ٤ ابريل / نيسان ١٩٩٠ هذا ولم تقم السلطات التونسية بالتحقيق فى هذه الحادثة .

**أما فى فلسطين المحتلة** : فقد تضمن تقرير المقرر الخاص واقعة قيام عدد من رجال الشرطة والمدنيين الاسرائيليين فى ٨ أكتوبر ١٩٩٠ بقتل ٢٢ من المتظاهرين الفلسطينيين فى منطقة جبل المعبد بالقدس [ تتمة ص ١١ ]

## إلغاء الأحكام العرفية فى الأردن : جوانب غامضة تثير تساؤلات

شهد الأردن تطورا إيجابيا جديدا ، رغم غموض بعض جوانبه ، على صعيد حقوق الانسان . ويتعلق هذا التطور بإلغاء تعليمات الادارة العرفية ( الأحكام العرفية ) بالكامل ، بعد أن كانت الحكومة السابقة قد جمدت العمل بها جزئياً العام الماضى . فقد صدرت الارادة الملكية بالموافقة على التزام الحكومة الجديدة إلغاء هذه الأحكام بصورة نهائية عند استكمال مشاريع القوانين الجديدة التى تستهدف ملء الفراغ التشريعى الذى ينجم عن هذا الإلغاء ، وأهمها قانون محكمة أمن الدولة . وتضمنت هذه الارادة الملكية معانٍ ايجابية بشأن حقوق الانسان ، حيث نوهت بالالتزام العميق بهذه الحقوق . واعتمدت إلغاء الأحكام العرفية استكمالاً للبناء الديمقراطى وسعياً إلى ضمان مساواة الجميع أمام القانون .

ومع ذلك فإن الغموض الذى يحيط ببعض جوانب هذا التطور يدفع إلى إثارة بعض التساؤلات الأساسية حول تلك المساواة ، وما يقترن بها من ضمان حق المحاكمة العادلة لجميع المواطنين أمام القضاء الطبيعى . فالمفترض أن يترتب على إلغاء الأحكام العرفية حل المحاكم العسكرية العرفية ، التى يعد وجودها انتهاكاً صريحاً لهذا الحق . وتفيد البيانات المتوفرة بأن الحكومة الأردنية أعدت بالفعل مشروع قانون لمحكمة أمن الدولة يتيح أن تُحال إليها بعض صلاحيات المحاكم العرفية العسكرية ، وأهمها قضايا الأمن الداخلى والخارجى والمخدرات . والمفترض أيضا أن بقية القضايا التى كانت من اختصاص تلك المحاكم ستحال الى المحاكم العادية المدنية . لكن يبدو أن الأمر أكثر تعقيدا من هذا ، لأن إحالة القضايا للمحاكم العادية لا يحدث تلقائيا وإنما بقرار من مجلس الوزراء . ولذلك يبرز هنا التساؤل عن حجم الاستثناءات التى ترتبت على ذلك . والمفهوم من قرار إلغاء المحاكم العرفية نفسه أنه ينطوى بالفعل على استثناءات أهمها أن يستمر العمل بقرارات لجنة الأمن الاقتصادى العرفية للشئون المالية والاقتصادية ، والتى مازالت نافذة المفعول . وليس واضحاً بالقدر الكافى ما إذا كان المقصود فقط قضية بنك « البتراء » ذات الوضع الخاص لخطورتها البينة على النظام الاقتصادى الأردنى ، أم أن مجال الاستثناءات سيكون أوسع من ذلك . والفكرة أنه كلما ضاق هذا المجال كلما أصبح لقرار إلغاء الأحكام العرفية قيمة أكبر .

كما أن وجود استثناءات أياً كان حجمها يفرض التساؤل عما إذا كانت القضايا المستثناة من الإحالة للمحاكم المدنية ستحال إلى محكمة أمن الدولة أم ستظل من اختصاص المحاكم العرفية حتى إنتهاء النظر فيها . ففى هذه الحالة الأخيرة يصبح إلغاء الأحكام العرفية غير كامل مابقيت المحاكم المقترنة بها تزاول نشاطها مهما كان ذلك موقوتاً . أما فى حالة إحالة هذه القضايا الى محكمة أمن الدولة ، سيكون الوضع أفضل كثيرا لأنه يعنى انتهاء عصر المحاكم العرفية . ومع ذلك تجدر ملاحظة أنه لم تتوفر معلومات كافية عن طبيعة محكمة أمن الدولة وكيفية تشكيلها فى هذه الظروف الجديدة ، ومن ثم مدى اختلافها الفعلى عن المحكمة العرفية وهذه قضية بالغة الأهمية . ولذلك تشدد المنظمة العربية لحقوق الانسان على ضرورة ألا تكون محكمة أمن الدولة صورة أخرى من ، أو قريبة الشبه ، بالمحاكم العرفية . وتزداد أهمية هذا المطلب بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة التى يتيحها قانون الدفاع الجديد الصادر العام الماضى عن الحكومة ، وما يتسم به من غموض أيضاً بشأن الحالات التى يطبق فيها ، وإن كان مجلس النواب قد نجح فى تضمينه نصاً على فرض الرقابة البرلمانية والقضائية على تنفيذه فى حالات الطوارىء التى تستدعى ذلك .

إن ضمان الإلغاء الكامل حقاً للأحكام العرفية أمر بالغ الأهمية لاستكمال التطورات الايجابية فى مجال حقوق الانسان بالأردن ، والتى يُرجى أن تؤكدها القوانين الثلاثة المهمة التى يُنتظر صدورها ، وهى قانون الأحزاب السياسية ، وقانون الانتخاب ، وقانون الصحافة والنشر .

**الجزائر : احترام حقوق الانسان [ بقية المنشور ص ١ ]**

كما تلقت بالارتياح — بالمثل — أنباء دعوة السيد / سيد أحمد غزالى رئيس وزراء الجزائر كافة الأحزاب الجزائرية للمشاركة فى مناقشات مع الحكومة حول أفضل الطرق لإجراء الانتخابات التشريعية المرتقبة بالجزائر ، وإعلانه عن الاستعداد لاجراء تعديلات فى قانون الانتخابات إذا ما اتضح أن ذلك أمرا ضروريا . هذا وقد أكد سيادته فى تصريحاته أن الدعوة قد وجهت إلى حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الوقت الذى اشار فيه المراقبون إلى انه من غير المعروف الكيفية التى ستستطيع جبهة الإنقاذ بموجبها ان تشترك بتمثيل لها فى الاجتماعات المقرر لها ان تنعقد يومى ٣٠ ، ٣١ يوليو الحالى . هذا وأكد سيادته فى معرض تصريحاته التزامه بإجراء انتخابات حرة وعادلة على ان تجرى هذه الانتخابات فى أقرب وقت ممكن وذلك بعد أن كانت قد أرجئت من ٢٧ يونيو/حزيران الماضى إلى وقت لاحق بسبب الاضطرابات . وذكر سيادته ان قانونا ضد ما اسماه بالكذب يجرى اعداده للتصدى للكذب من جانب كل من المسئولين بالدولة والعاملين فى الحقل السياسى والصحفيين وذلك ضمانا للرأى الحر وسلامة التوجه الديمقراطى .

وتعتقد المنظمة أن تكامل هذه الاجراءات ، مع الحوار القادم ، من شأنه أن يمهد الطريق لاحتواء الأزمة ، ويعيد تأكيد مسيرة الديمقراطية وحقوق الانسان التى أكسبت التجربة الجزائرية طوال السنوات الأخيرة احترام الرأى العام العربى والدولى ، وقدمت نموذجا ملهما فى الفكر السياسى العربى .

**حالات الاعدام التعسفى [ بقية المنشور ص ١٠ ]**

كما نقل عن تقرير مركز المعلومات الاسرائيلى لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة ( بتسليم ) والصادر فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ ان ٦٧٦ فلسطينيا قد لقوا مصرعهم على ايدى قوات الأمن الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧ وحتى نهاية يوليو ١٩٩٠ . من بينهم ١٥٨ صبيا تحت ١٦ عاما ، وعلاوة على ذلك فان نحو ٣١ فلسطينيا قتلوا على ايدى مدنيين اسرائيليين ، كما أن ٨ قتلوا على ايدى الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية . وفى المقابل فان ١٠ من جنود قوات الدفاع الاسرائيلى قتلوا فى نفس الفترة بالاضافة إلى ٩ مدنيين ، كما ان نحو ٢٤٣ فلسطينيا قتلوا بواسطة افراد فلسطينيين نظرا لتورطهم فى التعامل لحساب السلطات الاسرائيلية . ويوضح تقرير « بتسليم » ان معظم حالات القتل قد تمت اثناء إخماد المظاهرات أو التفتيش والاستجواب ، كما ان معظم حالات الوفاة تمت نتيجة للمبالغة فى استخدام القوة أو تعمد القتل من قبل الجنود الاسرائيليين مع انكار كافة حقوق المعتقلين .

# من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

## أمين عام المنظمة يعقد مؤتمرا صحفيا لتقديم التقرير السنوى الخامس للمنظمة

بمناسبة صدور التقرير السنوى للمنظمة عن عام ١٩٩٠ عقد الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة مؤتمرا صحفيا فى ٩١/٧/١ لتقديم التقرير. شارك فيه مراسلو الإذاعات ووكالات الأنباء العربية والعالمية.

قدم الأستاذ محمد فائق التقرير فى عرض موجز لفت خلاله الإنتباه إلى القضايا الرئيسية التى شغلت الساحة العربية فى مجال حقوق الانسان، وفى مقدمتها الإجراءات القمعية الإسرائيلية ضد الانتفاضة وإستجلاب الهجرات اليهودية الكثيفة وتوطينها بالأراضى الفلسطينية المحتلة، وآثار أزمة الخليج على حقوق الانسان فى الوطن العربى، والتطورات الخطيرة — اللاحقة على صدور التقرير فى القرن الأفريقى. ودعا الأمين العام ممثلى وكالات الأنباء العربية والدولية لأعطاء إهتمام خاص لظاهرة الكويتيين المحتجزين فى العراق، وإنتهاكات حقوق الانسان فى الكويت، والمخاطر التى يتعرض لها أطفال العراق فى ظل التلوث ونقص الرعاية الصحية، كما دعا المراسلين لإعطاء اهتمام خاص للحالة الخطيرة فى القرن الأفريقى والمجاعة التى تهدد حياة نحو ١٥ مليونا من أبناء المنطقة.

دارت معظم أسئلة المراسلين حول إنتهاكات حقوق الانسان فى الأراضى المحتلة، ومحاكمات الكويت، وموقف الحكومات العربية من المنظمة ومن الحركة العربية لحقوق الإنسان، ومدى إتساق رؤية المنظمات العربية لحقوق الانسان إزاء أزمة الخليج.

## تأسيس لجنة وطنية لحقوق الطفل اليمنى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان رسالة اخبارية من « اللجنة الوطنية لحقوق الطفل اليمنى » تتضمن تفصيلات حول أهدافها وتطور تكوينها وتشكيل سكرتاريتها. جاء فيها أن اللجنة تأسست عقب توقيع الجمهورية اليمنية على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩، وعقدت مؤتمرها التأسيسى فى عدن فى منتصف يناير ١٩٩١ بحضور مندوب عن وزارة الشئون الاجتماعية، وأسفر الاجتماع عن انتخاب سكرتارية للجنة مكونة من أربعة أشخاص هم السادة : عبد الله محمد نعمان ( رئيسا ) وعلوى عبد الله طاهر ( أمينا عاما ) و د. أحمد محمود مرشد ( أميناً عاماً مساعداً ) وعبد الواحد حمود ( أمينا ماليا ).

وتفيد الرسالة أن اللجنة الوطنية لحقوق الطفل هيئة مستقلة، تتولى مسئولية الدفاع عن حقوق الطفل اليمنى، وحماية الأطفال عموماً من أساليب الاستغلال ووقايتهم من التشرد والضياع. وتتكون من شخصيات اعتبارية مستقلة تسعى جاهدة لخدمة الطفل وحماية حقوقه.

## المنظمة تناقش برنامج عمل يستهدف تبنى ميثاق عربى لحقوق الانسان

تدرس هيئات المنظمة العربية لحقوق الانسان برنامج عمل أعدته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان لتبنى ميثاق عربى لحقوق الانسان. ويهدف البرنامج إلى التوصل إلى صيغة ميثاق تجمع بين تعميق وتطوير الحقوق الانسانية المتضمنة فى الشرعة الدولية من جانب، والإتساق مع السياق الثقافى والاجتماعى العربى من جانب آخر، وإقرار حقوق الشعب العربى الجماعية من جانب ثالث.

يتضمن البرنامج المطروح إعداد ورقة عمل تضع فى اعتبارها كل الجهود السابقة وتتكامل معها، وإجراء إستطلاع رأى، وعقد حلقات بحثية، وتنظيم ندوة موسعة. ثم طرح المشروع المقترح للنقاش الموسع تمهيدا لطرحه للتبنى فى الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة فى مارس/آذار ١٩٩٣.

المعروف أن فكرة الميثاق العربى لحقوق الانسان هى إحدى الأفكار الرئيسية التى تنشغل بها المنظمة العربية لحقوق الانسان منذ تأسيسها، كما يدور بشأنها حوار ممتد داخل المنظمة وداخل هيئاتها منذ وقت طويل، خاصة مع تعذر اتفاق الحكومات العربية على إقرار ميثاق عربى لحقوق الانسان فى اطار الجامعة العربية. وقد جدد مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان مناقشة هذا الموضوع فى اجتماعه الأخير بالقاهرة ( ابريل/نيسان ١٩٩١ ) وأوكل إلى بعض أعضائه دراسة سبل وضع الفكرة موضع التنفيذ.

## الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان تحقق فى أحوال المحتجزين

أعلنت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، أن لديها أنباء ومعلومات وتقارير تفيد عن وجود مئات من الموقوفين والمسجونين فى مبنى الأمن العام الرئيسى وفى نظارات قوى الأمن الداخلى وفى سجن رومية « يعانون سوء المعاملة ولم يحالوا إلى التحقيق أو المحاكمة وفقا للأصول ».

وقرر الجمعية فى اجتماعها الدورى التحقق من هذه المعلومات بالوسائل القانونية، وتأليف لجان تتولى زيارات الأماكن المعنية للاطلاع على أحوالها والقيام بما يقتضيه الأمر فى شأنها.

وكانت الجمعية قد وجهت إلى وزيرى الداخلية والعدل رسالة عن أوضاع الأحداث المنحرفين دعتهما فيها إلى إعادة انشاء الاصلاحات والمآوى الاحترازية والتدابير الأخرى التى نص عليها القانون وفى مقدمتها المراقبة الاجتماعية والتدابير الاصلاحية التربوية.

**المنظمة العربية لحقوق الإنسان** □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة. المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى، الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٢٥ جنيه مصرى، السودان ٢٥ جنيه سودانى، المغرب ١٠٠ درهم مغربى، تونس ١٠ دينار تونسى، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.